لقاء سريع مع مدير قسم الرعاية اللاحقة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

دعم الأسرة كفيل بالقضاء على ظاهرة التشرد

ضيف الصفحة مدير قسم الرعاية اللاحقة في وزارة العمل ولي جليل الخفاجي الذي سألناه عن الجوانب الاجتماعية لظاهرة التشرد فأجاب:

بغداد/حنان التميمي

تحظى ظاهرة التشرد باهتمام كبير في جميع انحاء العالم سواء في ذلك الدول المتقدمة او النامية وتحتل هذه الظاهرة بين انماط جنوح الاحداث منزلة خاصة وذلك يعود الى ان المتشردين يشكلون اكبر نسبة بين الاحداث الجانحين من جهة وان العديد من الجانحين الكبار هم عادة من اولئك الذين بدأ سلوكهم المنحرف في مرحلة مبكرة من اعمارهم.

وقد قمنا بتحليل النتائج والتوصيات حيث اتضح لنا من خلال البيانات التي تم الحصول عليها ان اغلب المستفيدين من الفئة العمرية (٩-١٨) هم في مستوى تعليمي متدنٍ كانوا عاطلين عن العمل وكذلك اغلبُ سكن هؤلاء في المناطق المتخلفة صحيا واداريا مثل مدينة المعامل وحي طارق وان عوائلهم ليس لديهم دور قانونية وانما قطع سكنية متجاوز عليها أو يسكنون في دور مؤجرة. وان الاسباب التي ادت الى ما هم فيه أما بسبب وفاة الوالدين او فقدان الرعاية الاسرية او مجهولي النسب واغلب المستفيدين الموجودين في قسم الرعاية اللاحقة كانوا يعانون زواج الام بعد طلاقها وزواج الاب هو الاخر ونسبة قليلة كانوا يعانون القسوة والتسلط من قبل والديهم واغلبهم لايرغبون في العودة الى اهلهم بسبب الفقر وسوء العلاقة ما بين الطفل وعائلته برأيك ما العلاج لايقاف الظاهرة؟

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها والتعرف على اهم الاسباب التي تؤدي الى التشرد نوصي بالدعم المادي للاسرة العراقية وبشكل مستمر وعن طريق عدة قنوات (حكومية واهلية) وذلك لتذليل الصعاب امام مهماتها وقدرتها على مواكبة السير وفق الظروف

ومتابعة العوائل النازحة والمهجرة والساكنة بالاماكن غير الرسمية وتلبية متطلباتها من اجل حماية ابنائها مع ايجاد حلول للمشكلة كالمجمعات السكنية او صرف مبالغ لهم.

اما في مجال الاسرة فيجب التاكيد على دور المدرسة في متابعة الطلبة والقضاء على ظاهرة التسرب الدراسي او ترك المدرسة.

وتوجيه الطلبة الوجهة الصحيحة من خلال ادخال برامج اضافية داخل المدرسة وذلك لاستثمار اوقات الفراغ.

اما في مجال البيئة المحيطة بالطفل فيجب الاهتمام بالبيئة الخارجية مثل انشاء مجمعات سكنية ملائمة للعوائل وانشاء ملاعب واندية ومتنزهات لقضاء اوقات الفراغ.

وفي مجالات اخرى مثل تفعيل برامج الدمج الاسري وذلك من خلال تشكيل فرق عمل من (دائرة اصلاح الاحداث ودائرة الاحتياجات الخاصة وحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني) وتقوم هذه الفرق بزيارة العوائل واعادة الصلة بين الطفل وعائلته مع وضع برامج مكافحة للتسول وعمل الاطفال وغيرها من مظاهر انحراف الاطفال كذلك انشاء دور تاهيل خاصة بالمشردين ويجب ايضا مساهمة الاعلام في ابراز اهم اسباب هذه المشكلة وايضاح اهم البرامج الوقائية من هذه الظاهرة من خلال الاعلانات والمسلسلات وغيرها من الاساليب ومساندة المنظمات الانسانية ومنظمات المجتمع المدني لوزارة العمل والتصدي لهذه الظاهرة بكل قسوة ومنع استفحالها.

لماذا هذا الابتزاز؟

رسالة العدد

املنا خيرا بالقرار الصادر من الحكومة والقاضي بتسليف الموظفين المستمرين في الخدمة سلفة تتراوح مابين المليون والثلاثة ملايين دينار لكننا ومنذ اشهر عديدة تقدمنا بطلبات من اجل الحصول على هذه السلفة الموعودة وانتظرنا من دون طائل والسبب في ذلك يعود للاجراءات المتخذة من قبل المصارف وهي اجراءات روتينية اتاحت الفرصة لنهازي الفرص والمستغلين في ان يساوموا الموظف على مبلغ طائل مقابل حصوله على السلفة والا فان انتظاره سيمتد الى ما لانهاية.منذ فترة كنت احد الذين يأملون بالحصول عليها وانتظرت اشهراً عديدة وخرجت بنتيجة بانني لن احصل عليها من دون تدخل احدهم ومقابل مبلغ من المال وقد اخبرني قريب لي بانه يعرف من يستطيع ان يحصل لي على السلفة من المصرف ولكن ما يتوجب علي اولا هو سحب طلبي من المصرف وعندما اردت سحبه قيل لي لايمكن ذلك لكثرة ما تراكم من طلبات تحتاج للفرز والحل الوحيد هو ان امنح الموظف المختص مبلغا قدره ١٥ الف دينار من اجل استعادة الطلب وتم لي ذلك بعد ان دفعت المبلغ والان انتظر موظفاً اخر يضمن لي الحصول على السلفة ايضا مقابل مبلغ من المال ولانعلم الى متى والمواطن عرضة للابتزاز اننا نرى ان الاجراءات والروتين الذي تسير عليه دوائرنا ومؤسساتنا هو الذي يتيح المجال واسعا للفساد ويكون العامل المساعد لاولئك الذين يجدون في الوظيفة العامة فرصة لخدمة انفسهم من خلال ابتزاز المواطنين في ارزاقهم.

المواطنة
ام ضحى

ظواهر اجتماعية

عمل الأحداث في مهن صعبة

بغداد / محمد خضير السعدي

بعد هجرة الاطفال مقاعد الدراسة فأنهم يتواجدون في مواقع يصعب تصور عمل الطفل فيها مما يتقاطع مع القرارات والقوانين التي تمنع وجود الأطفال في مواقع خطرة كهذه وكل هذا يجري في ظل غياب تام وشامل من قبل الدولة لهذه الظاهرة. لقد حددت تعليمات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المهن والأعمال التي لايجوز تشغيل الأحداث فيها لكونها أما أن تكون أعمالاً مرهقة أو ضارة أو تسبب أمراضاً أو تؤدي إلى سوء سلوك الحدث. ومن هذه الأعمال التي لايجوز اشتغالهم فيها أو دخول أماكنها كأعمال البناء والمقالع والاعمال والمهن التي تدخل فيها مادة الرصاص والمهن والأعمال التي تتداول نسبة من السموم والمبيدات المستعملة في مكافحة الحشرات ورش المستنقعات والمهن والأعمال في معامل الغزل والنسيج والمهن والاعمال في الصناعات الجلدية والدباغة واعمال القير والاماكن التي تصل فيها درجات الحرارة إلى أكثر من ٤٥ درجة وأماكن العمل التي ترتفع فيها درجة الضوضاء إلى درجات عالية ومعامل المواد الكيمياوية وأخيراً الأعمال التي الصحة العامة مثل محال بيع وشرب الخمور. إلا ان النظام السابق كان قد سمح بتشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة في قطاعات العمل المختلفة والقرار صدر بسبب ظروف الحرب وجراء نقص الأيدي العاملة العراقية ومغادرة نسبة عظمى من الأحداث تعمل في هذه المجالات المخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات لأسباب كثيرة في مقدمتها الوضع الاقتصادي المتردي وتفاقم الحالة المعيشية وارهاق الأسرة العراقية التي زجت أولادها في أي مجال من مجالات العمل لسد نفقات المعيشة والإيفاء بمستلزمات الأسرة في ظل هذه الأزمات التي أرهقت ميزانية الأسرة بمتطلبات إضافية بدءاً بمستلزمات المأكل والمشرب مروراً بمقتضيات الكهرباء والاشتراك في المولدات الأهلية وحتى لجوء بعض الأسر في بعض المناطق إلى شراء الماء الصالح للشرب.

(عادل صبري) محام قال لنا (ثمة أسباب اجتماعية واقتصادية مثل فقدان المعيل أو كثرة أفراد العائلة الواحدة دفع العوائل لزج أولادها في مختلف ميادين العمل من دون تقدير حجم الأضرار التي تلحق بهم جراء ذلك وهم يسعون في هذا إلى درء غائلة الجوع أو التسول أو التشرد). أما (علي ناصر) وهو معلم ابتدائية (ان رخص وانخفاض أجور العمال الأحداث دفع بالكثير من المقاولين والمهندسين وأصحاب العمل إلى تشغيل الأحداث مثل أعمال الزجاج والبناء). أما (سعد فالح) وهو كاسب فيقول (هناك أعمال يترفع كبار السن عن القيام بها مثل أعمال رفع القمامة والتنظيف وأعمال صيانة السيارات لأسباب نفسية واجتماعية فيما يقبل عليها الأحداث بسهولة). أما فراس ابراهيم وهو موظف فيضيف (هناك مهن تدار من قبل وسط عائلي فيتم استخدام الأحداث فيها وكذلك ثمة مشاريع تستخدم العائلة بكل أفرادها مثل معامل الطابوق حيث تسكن العائلة بجانب المعمل ويقوم جميع أفراد العائلة بالتناوب في العمل فيها). أما الحاج أبو علي وهو صاحب مطعم يخبرنا انه ترتفع نسبة زيادة عمل الأحداث في فترات العطلة الصيفية والربيعية وهذا حسن ولكن بعضهم يستمر بالعمل وينبذ الدراسة ويستسهل الاستمرار بهذه الأعمال التي تضيع مستقبله الدراسي. أما (وليد خالد) وهو أستاذ جامعي فيقول (يمكن معالجة الأسباب الأساسية التي يمكن ان تحد من تشغيل الأحداث مثل معالجة الأوضاع الاقتصادية لكافة فئات الشعب ولاسيما العوائل الفقيرة ومحدودة الدخل وتنشيط دور المدرسة في استيعاب الحدث لأطول مدة ممكنة مثل إقامة الدورات العلمية والأنشطة غير المدرسية والفنية لغرض تعليق مدة تواجده خارج المدرسة ومعالجة ظاهرة التسرب من المدرسة بالوسائل المشجعة وترغيبه في التعليم).

الطفل أمجد رحيم (١٥ سنة) يقول انه ترك المدرسة لهذا العام ويعمل بإحدى الأسواق الشعبية لبيع الفواكه والخضراوات لمعاونة والده في إعالة عائلته وعدد أفرادها (١٣) فرداً برغم انه لايرغب بترك المدرسة وانه متفوق في كل المواد أمام الطفل علاء ضياء (١٦ سنة) فهو يعمل في إحدى ورش تصليح السيارات فيقول ان عمله في هذه الورشة جاء بعد وفاة والده وكونه أكبر اخوته فقد باشر بالعمل من سنتين وهو الان يعيل عائلة مكونة من سبعة أفراد ويوفر جميع احتياجاتهم برغم صغر سنه وأخيراً كان لنا لقاء مع محمد علي (١١ سنة) وهو يساعد جيرانه الذي يبيع الشاي قرب احد المطاعم حيث يقول ان والدتي طلبت من جيراننا ان أعمل معه ووافق على ذلك، انا سعيد بعملي هذا برغم بعض الصعوبات التي أواجهها يومياً في هذا العمل.

الأستاذ ياسين وهيب نبات مدير قسم التخطيط التربوي في مديرية تربية مدينة الصدر قال لنا بصدد الموضوع: ان جميع الأحياء الشعبية في العراق توجد فيها هذه الظاهرة ولكن مدينة الصدر تنفرد عن بقية المناطق لكونها عانت الظلم المركب من العوز الاقتصادي والفقر والتهميش. وبصراحة ان معظم أولياء الأمور قد استشهدوا في معارك النظام السابق وفي الفترة التي تمتد من سقوط النظام والى يومنا هذا جراء التفجيرات والأعمال الارهابية، عانى تلاميذ مدينة الصدر الكثير فتضطر الامهات لزج أطفالهن في العمل، وهذا يمثل ضياعاً لهم ونعمل جاهدين لامتصاص هؤلاء وزجهم في مدارس. ولدينا منها اليوم مدرستان وهاتان المدرستان استحدثتا منذ عهد قريب، واحدة للإناث والأخرى للذكور. ومن المعتقد انهما ستستقطبان عدداً لابأس به. ويتم تزويد الاطفال بجميع أسباب العيش الكريم والدعم والمساعدة.

يطالب وزارة التجارة بزيت الطعام

المواطن راجي خزعل من منطقة بغداد الجديدة يذكر في رسالته انه منذ فترة طويلة لم يتسلم مع مفردات الحصة التموينية زيت الطبخ وان اصحاب المحال صاروا يبيعون علبة الزيت بسعر الفي دينار بعد ان كانت تباع بسعر ٥٠٠ دينار ولا يعلم لماذا تتأخر وزارة التجارة في توزيع هذه المادة التي هي من الاساسيات في طعام العائلة العراقية ومتى توزع مع بقية مفردات الحصة.

يدعون الى افتتاح جسري الرسالة والبياع

المواطن ابو زينب من حي الرسالة يذكر ان الجهات المعنية قامت بانشاء جسرين ما بين حي الرسالة والبياع من اجل حل مشكلة الازدحام وان العمل فيهما قد انتهى منذ فترة وامل المواطنون بافتتاحهما ولكن وحتى الان لم يفتتحا ويذكر البعض ان السبب في ذلك يعود الى خلاف مابين امانة بغداد والمقاولين المنفذين وبدورنا نتساءل ما ذنب المواطن؟

تكدس النفايات في المحلة ١٠٣ بشارع النضال

عدد من المواطنين من سكنة المحلة ١٠٣ شارع النضال يذكرون في رسالتهم التي بعثوا بها ان السيارة المخصصة لجمع النفايات من دائرة البلدية لم تعد تدخل الى محلتهم ومنذ فترة الشهرين مما جعل النفايات تملأ البيوت والازقة وان المواطنين صاروا يستعينون بالاطفال الصغار مقابل رفعها وباجور ويطالبون بحل هذه المشكلة.

ساكنو عمارات شارع حيفا يشكون انقطاع الكهرباء

نحن المواطنين من سكنة العمارات السكنية في شارع حيفا وسط العاصمة بغداد نعاني انقطاع التيار الكهربائي المستمر مما يجعلنا نعيش وسط جو خانق لايطاق جراء ارتفاع درجة الحرارة وخاصة في هذا الشهر من اشهر السنة ومما يزيد في معاناتنا هو رؤية اطفالنا وهم يدورون الليل بطوله بحثا عن نسمة هواء من دون نوم واذا ما كان الرد من ان العاصمة بغداد تعاني ما نعانيه فنقول بان البيوت لها نوافذ يأتي منها الهواء وكذلك سطوح للمنازل يمكن اللجوء اليها وقت اشتداد درجة الحرارة. نضع معاناتنا والامنا امام المسؤولين في دائرة كهرباء بغداد الكرخ لعلنا نثير انتباههم من اجل تحريك مروحة هواء في الشقق التي نعيش فيها.

صورة وتعليق

لازالت مطلوبة

من الشارع

فساد

احمد كوزي

مما يؤسف له ان الشهادة والكفاءة والنزاهة معايير لم يعد يؤخذ بها هذه الايام بقدر ما يؤخذ بالجهة والحزب والعشيرة والمنطقة ومقدار ما يدفع من رشوة لقد باتت الرشوة الطريق الوحيد للحصول على الوظيفة واي وظيفة في دوائرنا ووزاراتنا.من خلال حديث دار بين اثنين من المواطنين كانا قد دلفا الى المقهى وقد اخذ بهم التعب مأخذه من عناء رحلة البحث عن الوظيفة استمعت الى احدهما وهو يذكر للاخر ان قريباً له تربطه صلة صداقة باحد المسؤولين دعاه الى ان يجد له مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل لملء الشواغر في المؤسسة التي يديرها فما كان من قريبه الا ان يدعو العشرات من الشباب من العاطلين عن العمل ويتصل بهذا المسؤول ليزف له خبر وجود الشباب الراغبين بالعمل في مؤسسته لكنه اخذ يماطل ويتعذر ويؤجل توظيفهم واستمر الامر لمدة شهرين ليكتشف ان ابن شقيق هذا المسؤول يبيع وظائف المؤسسه للعاطلين عن العمل وبمبلغ طائل عندها اكتشف سر تراجع ذلك المسؤول عن توظيف العاطلين. المشكلة كل المشكلة لاتجد دائرة او مؤسسة او وزارة من وزاراتنا من دون ان يكون لها سماسرة يبيعون وظائفها على المواطنين بالسعر السائد والذي تراوح في احدى المرات مابين ٢٠٠دولار الى ٤٠٠دولار ولكن بلا ضمان ان حصل طالب الوظيفة عليها ام لم يحصل وهذا اخر ما توصل له سوق الوظائف لدينا ولا نعلم لماذا يصمت المسؤولون عن هذا الامر ولماذا لا يتدخل المواطن ليشهد على هذا الفساد؟